((ترجمة))

خطاب السيد رئيس الوزراء في
المنتدى الإقتصادي العالمي ـ دافوس

يشرفني أن أكون هنا في المنتدى الاقتصادي العالمي، فهذه الاجتماعات تتيح الفرصة لقادة الحكومات ورؤساء قطاع الأعمال والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، التصدي للتحديات الدولية التي تواجهنا في جو من الشمولية والثقة.

ومن هذا المنطلق، يسرني أن أكون اليوم بين عدد كبير من الأصدقاء ورؤساء الدول المجاورة. فلقد أتيحيت لي فرصة اللقاء مع كل واحد من الحاضرين مذ أصبحت رئيس وزراء العراق في أيلول الاضي، واليوم أنا أثمن هذه المناسبة لأنها تجمعنا بنظرائنا من مختلف أنحاء العالم.

النزاع المسلح في العراق، يهدد أُسرَنا ومجتمعاتنا وكل عزيز علينا. ولقد أوضحَتْ الأحداث الأخيرة أن الإرهاب يهدد جميع شعوب العالم، ولا يستثني منطقة أو دين.

إن الشعب العراقي واقع على خطوط القتال الأمامية في مواجهة الإرهابيين الأوسع تمويلاً والأحدث تسليحاً والأشرس تنظيماً على وجه الأرض.

لقد طُلبَ مني اليوم تقديم "رؤية عن العراق". ورؤيتي تتضمن ستراتيجية عسكرية وسياسية واقتصادية ومنسقة لهزيمة داعش. كما أتوقع جهداً دولياً لإعادة بناء العراق وتسوية الخلافات في منطقتنا، بحيث نكون قدوة في الانتصار على الإرهاب بتحقيق التنمية الاقتصادية والاندماج الاجتماعي، انطلاقاً من نضالنا ومعاناتنا.

بالنسبة للعراق، آن الأوان لطرح الأسئلة الصعبة واتخاذ القرارات الحاسمة، ليس فقط لهزيمة داعش، بل لبناء بلد موحد، ذو ديمقراطية فاعلة تحترم سيادة القانون، وحكومة كفء تفسح المجال لقرارات لامركزية، واقتصاد مزدهر يوفر الفرص لجميع أبناء الشعب.

باعتباري رئيسا للوزراء، أتبع ستراتيجية الاعتماد المتبادل. فبدلا من هيمنة الدولة بسيطرة الحكومة على الاقتصاد وهيمنة حكومة بغداد على الحكومات المحلية. سوف يدخل القطاعان العام والخاص مع الحكومة المركزية وحكومات المحافظات في شراكة.

رغم جميع التحديات التي تواجهنا، لا يزال العراق يمتلك قوى عظيمة لبناء مستقبله. فأسُسنا الاقتصادية رصينة، باعتبارنا نمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، ولدينا شعب مثقف، وكان نمو بلدنا سريعاً قبل قدوم داعش. وبمجرد التغلب على مشاكلنا الأمنية الحالية، سوف نستغل إمكاناتنا كشريك في الأعمال والاستثمار بالكامل.

حضارة العراق قديمة لكن ديمقراطيته فتية. وقد جرت في العراق منذ عام 2003، سلسلة من الانتخابات الحرة. كانت آخرها في العام الماضي، وفي خضم عنف المتطرفين، حققنا الانتقال السياسي السلمي الذي تنحّى فيه القادة المنتخبون لإفساح الطريق أمام القيادة الجديدة.

على مدى مايزيد على المائة يوم، بدأت الحكومة الجديدة بإعادة هيكلة وإصلاح قواتنا المسلحة، وبناء علاقات أفضل مع إقليم كردستان، والتعاون مع العشائر لهزيمة داعش وإصلاح الحكومة المركزية وتطبيق اللامركزية، وتحسين الرعاية الاجتماعية والحريات الفردية، وتعزيز الإصلاح الاقتصادي وتشجيع التنمية. كما قمنا بتعزيز العلاقات مع دول الجوار ونسقنا الهجوم المضاد على داعش مع حلفائنا في الإئتلاف.

قبل ستة أشهر فقط، كانت داعش تهدد بغداد وكان مصيرنا غامضاً. أما اليوم، وبفضل دعمكم، هبّ العالم لنجدة العراق، وتوقف زخم داعش واستعاد العراقيون السيطرة على بلدهم.

على الرغم من تحدياتنا الاقتصادية، يجد شعب العراق ضرورة ملحة، كما تشعر حكومة العراق بمسؤولية جسيمة، في تحرير كل شبر من أراضينا وكل شريحة من شرائح المجتمع العراقي من داعش .

كما قلت في مؤتمر أمني بلندن يوم أمس، عندما نطلب من المجتمع الدولي مزيد من الدعم أو التعجيل بالمساعدة، لا يعني خيبة أملنا بدول الائتلاف التي تدعم العراق ، بل يكشف حقيقة أن حياة الإنسان على المحك وينبغي لنا أن نتصرف بكل ما أوتينا من سرعة وحزم.

أنا أعلم أن المواطنين الذين تحتل مناطقهم داعش الآن يجب أن يأخذوا زمام المبادرة في تحرير مناطقهم، وحكومتنا تقوم بدورها لتحقيق هذا الهدف.

عندما بدأت حكومتنا مهامها في شهر ايلول الماضي، قطعنا وعداً بتحقيق المصالحة الوطنية وتحقيق الاصلاحات في الجيش والحكومة، واعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي والتواصل مع دول المنطقة . ونحن ماضون الى أمام على جميع الأصعدة.

نحن نستعيد العلاقات مع العشائر السنية التي تقطن في مناطق تسيطر عليها داعش. ولقد التقيت شخصياً مع ممثلين عن محافظات الأنبار وصلاح الدين والموصل ، وأعمل على تعزيز الإسناد الجوي وزيادة التجهيزات العسكرية وتوفير المساعدات الغذائية. إن كثير من هذه القوات تقوم بالقتال معنا وليس ضد القوات الامنية العراقية .

سوف لن نحرز النصر في جبهات القتال ان كنا مكبلين باغلال الفساد في جبهتنا الداخلية. نحن نحارب الفساد وعدم الكفاءة في المؤسسات المدنية والعسكرية. اذ أقلنا 24 قائدا عسكريا و 24 ضابطا رفيعا في وزارة الداخلية.

لن تدخر حكومتنا وسعا في القضاء على ظاهرة "الجنود الفضائيين" في قائمة الرواتب. ولن يكون هناك قادة فاسدين بعد الان، ولا كتائب عسكرية تهرب من ساحات الوغى ولا موظفين مدنيين فاسدين يثرون على حساب الجنود المضحين بارواحهم وبأجسادهم .

من أجل تعزيز سيادة القانون وحماية الحريات الشخصية، أصدرت أمرا ديوانياً بتسريع الإفراج عن المعتقلين الذين لم توجه إليهم تهم، وأمرت بإنشاء سجل مركزي لأولئك المسجونين. لقد التقيت مع الصحفيين العراقيين واسقطت جميع الدعاوى المعلقة ضدهم نيابة عن مكتب رئيس الوزراء.

ولغرض زرع مفهوم احترام سيادة القانون في قوات الدفاع الوطني فقد حرصنا على ان تكون كافة المجاميع المسلحة تحت سيطرة الدولة .

حين انهارَ جزء كبير من جيشنا في الصيف المنصرم، هب عشرات الآلاف من المتطوعين للدفاع عن وطنهم حيث قاتل معظمهم ببسالة ضد داعش والبعض الاخر ضحوا بحياتهم. الا ان بعضهم ارتكب خروقات ضد المواطنين العراقيين وقد أوضحت بشكل جلي أن هذا التصرف غير مقبول تماماً.

قمنا في الاسابيع الأخيرة باعتقال عصابات الخطف والشبكات الاجرامية التي تعمل تحت غطاء المتطوعين، وسنستمر في هذه الجهود. كما سيوفر قانون الحرس الوطني الاطار القانوني للمتطوعين الشجعان للدفاع عن بلدهم.

ان الشعب العراقي وحكومته يبذلان جهودهما على مستوى ساحات القتال وعلى الجبهة الداخلية، لكننا لن نتمكن ولا ينبغي أن نواجه هذه التحديات بمفردنا.

نحتاج من الإئتلاف الدولي توفير مزيد من الأسلحة وتوجيه مزيد من الضربات الجوية والاستمرار بتدريب قواتنا. كما نحتاج من جيراننا وحلفائنا المساعدة في وقف تدفق المقاتلين الأجانب إلى العراق. مع ضرورة قيام المجتمع الدولي، من خلال مؤسساته المالية بتجميد تمويل داعش .

وبينما تحارب حكومتنا الارهاب فهي تناضل ايضا لاستقرار مجتمعنا من خلال تنويع الاقتصاد والحد من مركزية القرار وتقليص النفقات العامة ومكافحة الفساد وتشجيع الاستثمار الاجنبي واستعادة البنى التحتية .

وفي ظل اعتمادنا على عائدات النفط التي تشكل 85% من الميزانية وهبوط اسعار النفط، كان ينبغي لحكومتنا ان تعيد النظر بشأن سياستها المالية وخططها الاقتصادية .

اولا: كان علينا ان نجد مصادر جديدة للايرادات المالية وبضمنها فرض الضرائب. كما نؤكد على ضرورة ان يقوم المستهلك بدفع اجور الخدمات الرئيسية مثل الكهرباء والماء والطرق من خلال الوزارات المعنية .

ثانيا: توجب علينا ان نبحث عن صناعات بديلة لتنمية الاقتصاد والتجارة وخلق فرص العمل وزيادة الايرادات. فلقد كنا سابقا احد اكثر الاقتصادات تنوعا في منظمة الاوبك وسنعمل على بناء اقتصاد متنوع مرة اخرى لذلك فاننا نقوم بالاستثمار في مجال الزراعة والبتروكيمياويات والصناعات الاخرى .

ثالثا: كان على حكومتنا ان تكون اكثر كفاءة، لذا حاولنا تخفيض الميزانية بقيمة 30 ترليون دينار (مايقارب 26 مليار دولار) من خلال تقليص النفقات والاصلاحات الاقتصادية .

على سبيل المثال في شهر كانون الاول وافق مجلس الوزراء على تخفيض رواتبه بنسبة 50 %.

وبوجود 3.9 مليون موظف حكومي وأكثر من 2 مليون متقاعد سنحتاج الى مزيد من التخفيض. لهذا السبب نعكف على مراجعة نظام التقاعد ليفي بأعالة المتقاعد ويكون مناسباً للحكومة في الوقت ذاته.

رابعا: نحن نحارب الاحتيال والفساد ليس فقط في المؤسسات العسكرية انما في الجانب المدني من الحكومة ايضا. فعندما يضحي مقاتلونا الشجعان بحياتهم فان اقل ما يجب فعله هو ملاحقة هؤلاء الذين استغلوا المال العام على نحو غير قانوني .

خامسا: نحن نعمل على تقليل مركزية الحكومة لتمكين السلطات المحلية من اتخاذ القرارات المتعلقة بتقديم الخدمات حيث يكون المواطنين ومسؤوليهم في تلك المناطق على دراية اكبر بما ينبغي فعله وكيفية انجازه .

من خلال تقليص الحكومة وترشيقها وتقويتها فأننا نشجع النمو الاقتصادي والاستثمار الاجنبي وخلق فرص العمل .

بدخول اكثر من نصف مليون خريج ثانوية وجامعة الى سوق العمل كل سنة، وبوجود واقع بطالة يصل الى نسبة 11% بين عدد السكان الاجمالي، و18% بين الشباب ، يتوجب علينا تنمية الاقتصاد وخلق فرص العمل .

ويعني ذلك تشجيع الاستثمار الاجنبي والمحلي وتوسيع وخلق مشاريع عمل كبيرة وصغيرة وضمان دعم الحكومة للقطاع الخاص بدلا من اعاقته.

نحن ننتقل الان من نظام تسيطر عليه الحكومة الى اقتصاد مختلط اكثر نشاطا. كما نقوم بخصخصة قطاعات اساسية، ونستكشف شراكات بين القطاعين العام والخاص, وندخل في مشاريع مشتركة مع الشركات الدولية .

تقوم الان شركات النفط الكبرى والشركات المصنّعة والمصارف بالاستثمار في العراق وتوسيع عملها في بلدنا. وبالرغم من الوضع الامني فان الناتج الاجمالي المحلي ينمو، وانتاجنا يزداد وتجارتنا الدولية تتوسع وستستمر بالتحسن بينما يتم تطبيع العلاقات مع جميع دول الجوار .

لكننا بعد ان ندحر داعش ينبغي لنا أولاً ان نعيد بناء المناطق التي سيتم تحريرها من الارهابيين لننهي معاناة السكان المدنيين الذين كانوا رهائن تحت سيطرة هؤلاء المتوحشين. لقد طورنا ما يسمى بـ"ستراتيجية الحكومة الشاملة" لاستعادة البنى التحتية واصلاح النسيج الاجتماعي. وسنحتاج في هذه المحاولة العظيمة الى دعم المنطقة والمجتمع الدولي .

وفي الوقت الذي نعمل فيه على تقليص الميزانية، خصصت الحكومة جانبا مبلغ 500 مليار دينار اي مايعادل 440 مليون دولار لاعادة بناء الخراب الذي احدثته جماعات داعش. ولكن مع هبوط اسعار النفط ووجود مليوني نازح ونفقات محاربة اكثر الارهابيين خطورة على وجه الارض، لن نتمكن من تحمل هذه التكلفة لوحدنا .

لقد اقترحتُ انشاء صندوق يمول دوليا لاعادة اعمار العراق ليكون نموذجا لمساعدة جيراننا الذين يتكبدون الخسائر البشرية والتكاليف الاقتصادية للحرب الاهلية والهجمات الارهابية ونزوح ملايين الرجال والنساء والاطفال. كانت لنا اجتماعات مثمرة مع اصدقائنا وجيراننا في دول الخليج ومع البنك الدولي. ونطلب من حلفائنا في الائتلاف والمؤسسات الدولية المالية المساعدة في هذا الجانب .

لذا، أقترح استمرار المحادثات بين قادة الحكومات ورجال الدين والاقتصاد ومنظمات المجتمع المدني في الشرق الاوسط لصياغة رؤية مشتركة ومسار عمل. يمكن لهذه المحادثات ان تبدأ بعقد مؤتمر، واقترح ان يكون في بغداد، لان هذه المدينة تمتلك الكثير من تاريخ وامال منطقتنا.

ان تكاليف مقاومة داعش واعادة بناء العراق وتسوية الخلافات مع دول المنطقة ستكون باهضة لكن كلفة الوقوف مكتوفي الايدي ستكون اكبر بالتاكيد .

ان العراق يقوم بما عليه في صراعه ضد العنف المتطرف، لكن لأجل العالم الذي نحبه كلنا والمستقبل الذي نتشارك فيه كلنا نطلب من المجتمع الدولي ان يفعل الشئ عينه.

شكرا لكم جميعا لكل ما سنتعاون فيه معاً.